Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (3) (JUNE, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) ملحق العدد 3 يونيو 2026
ردمد: 3135-2359

مشاركة وتمكين المرأة الليبية في سوق العمل دراسة في جغرافية السكان

د. لطفية علي المقوز قسم الجغرافيا بكلية التربية العجيلات ، جامعة الزاوية
L.almuqouz@zu.edu.ly
https://orcid.org/0009-0006-5791-7188

Participation and Empowerment of Libyan Women in the Labor Market: A Study in Population Geography

Dr. Lotfia Ali Al-Maqouz
Department of Geography, Faculty of Education, Al-Ajaylat, University of Zawia, Libya

تاريخ الاستلام: 2026/6/29 تاريخ المراجعة 2026 /7/20 تاريخ القبول:2026/7/28- تاريخ النشر:2026 /8/3

المستخلص:
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مشاركة وتمكين المرأة الليبية في سوق العمل من منظور جغرافي سكاني، من خلال تتبع تطور حجم مشاركتها وخصائصها الديموغرافية والتعليمية والمكانية والقطاعية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالاستناد إلى البيانات الإحصائية المتاحة من التعدادات العامة والتقارير الرسمية. وتوصلت إلى أن مشاركة المرأة الليبية في القوى العاملة شهدت تطورًا ملحوظًا عبر الزمن، إلا أنها ما تزال دون المستوى الذي يتناسب مع وزنها السكاني وتعليمها. كما أظهرت النتائج أن عمل المرأة يتركز أساسًا في القطاعات الحكومية والخدمية، ولا سيما التعليم والصحة والإدارة العامة، بينما يظل محدودًا في القطاعات الإنتاجية والقطاع الخاص. وبيّنت الدراسة وجود فجوة بين ارتفاع المستوى التعليمي للإناث ومعدل مشاركتهن الفعلية في سوق العمل، إلى جانب تباينات مكانية واضحة بين المدن الساحلية الكبرى والمناطق الريفية والداخلية والجنوبية. كما خلصت إلى أن معوقات المشاركة النسائية تتداخل بين الأبعاد الديموغرافية والمكانية والاجتماعية والاقتصادية ، بما يستدعي سياسات متعددة الأبعاد لتعزيز تمكين المرأة اقتصاديًا.
الكلمات المفتاحية: المرأة الليبية، سوق العمل، التمكين الاقتصادي، القوى العاملة، التفاوت المكاني.

Abstract: This study aims to analyze the participation and empowerment of Libyan women in the labor market from a population geography perspective by tracing changes in their participation and their demographic, educational, spatial, and sectoral characteristics. The study adopts a descriptive-analytical approach based on available statistical data from population censuses, official reports, and previous studies. It found that Libyan women's participation in the labor force has increased significantly over time; however, it remains below the level expected in relation to their population size and educational attainment. The results also show that women's employment is concentrated mainly in government and service sectors, especially education, health, and public administration, while their presence remains limited in productive sectors and the private sector. The study revealed a gap between the relatively high educational level of Libyan women and their actual participation in the labor market, as well as clear spatial disparities between major coastal cities and rural, inland, and southern areas. It also concluded that barriers to women's participation are intertwined across demographic, spatial, social, economic, and security dimensions, which calls for multi-dimensional policies to enhance women's economic empowerment.
Keywords: population geography, Libyan women, labor market, economic empowerment, workforce, spatial inequality.:

المقدمة:

تُعدّ مشاركة المرأة في سوق العمل إحدى القضايا الأكثر ارتباطًا بجغرافية السكان، نظرًا لكون القوى العاملة من أبرز الخصائص الوظيفية للسكان التي يعنى هذا الفرع من الجغرافيا بتحليل توزيعها المكاني، واختلافاتها الإقليمية، وصلتها بالبنية الديموغرافية والاجتماعية، ازدادت أهمية هذه القضية خلال العقود الأخيرة، بفعل ارتفاع مستويات التعليم بين

الإناث من جهة، واستمرار تدني معدلات مشاركتهن الفعلية في النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، وهي فجوة تستوجب تفسيرًا جغرافيًا–سكانيا يتجاوز المقاربات الاقتصادية التقليدية.
وتنطلق هذه الدراسة من أن التفاوت المكاني في مشاركة المرأة الليبية في سوق العمل لا يمثل ظاهرة عشوائية، بل يعكس حصيلة تفاعل معقد بين التركيب العمري والنوعي للسكان، وأنماط التوزيع بين الحضر والريف، وسمات الأسواق المحلية، فضلًا عن المنظومة القيمية والمؤسسية المنظمة لأدوار الجنسين وحدودها.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول التساؤل الرئيس الآتي

- إلى أي مدى تعكس جغرافية توزيع القوى العاملة النسائية في ليبيا تفاوتًا مكانيًا مرتبطًا بعوامل ديموغرافية ومجتمعية.

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية:

1. ما حجم واتجاه التغير في معدلات مشاركة المرأة الليبية في القوى العاملة خلال العقود الأخيرة؟
2. كيف تتباين مشاركة المرأة في سوق العمل بين الأقاليم الليبية المختلفة (الساحل، الداخل، الجنوب) وبين الحضر والريف؟
3. ما أبرز المعوقات الديموغرافية والاجتماعية والمؤسسية التي تحدّ من تمكين المرأة اقتصاديًا؟
4. ما السياسات والآليات المكانية الكفيلة بتعزيز تمكين المرأة في سوق العمل الليبي؟

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة اعتبارات، أهمها:

1. تسهم في إثراء أدبيات جغرافية السكان العربية بدراسة حالة تتعلق بالنوع الاجتماعي والعمل، وهو موضوع لا يزال محدود التناول في الجغرافيا مقارنة بمحاور أخرى كالهجرة والتوزيع الحضري.
2. تزويد صناع القرار والمخططين بقاعدة معرفية حول التباينات المكانية في مشاركة المرأة، بما يسهم في توجيه السياسات التنموية والتشغيلية نحو المناطق الأكثر حاجة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. رصد وتحليل الاتجاهات الزمنية لمعدلات مشاركة المرأة الليبية في سوق العمل.
2. تحديد التباينات المكانية (الإقليمية والحضرية-الريفية) في هذه المشاركة.
3. تحليل العوامل الديموغرافية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية المفسرة لهذا التباين.
4. استخلاص مقترحات وسياسات عملية لتعزيز تمكين المرأة اقتصاديًا من منظور مكاني.

فرضيات الدراسة:

1. توجد علاقة ارتباط بين المستوى التعليمي للإناث ومعدل مشاركتهن في القوى العاملة.
2. تتباين معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل بين المدن والمناطق الريفية والداخلية لصالح المدن.
3. تشكل العوامل الاجتماعية والثقافية عائقًا أكثر تأثيرًا من العوامل الاقتصادية في تدني مشاركة المرأة.

منهجية الدراسة وأدواتها:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الظاهرة السكانية محل الاهتمام وتحليل بياناتها الكمية والنوعية بغية الوصول إلى تفسيرات واستنتاجات علمية مدعومة بالأدلة، تم توظيف مجموعة من الأدوات البحثية، من أبرزها: والجهاز المركزي للإحصاء في ليبيا، إلى جانب التحليل الجغرافي المقارن بين الأقاليم الليبية بالاستناد إلى ما توافر من دراسات ميدانية سابقة. كما تم إجراء مسح مكتبي للأدبيات ذات الصلة بجغرافية النوع الاجتماعي والعمل.
استندت الدراسة في بياناتها إلى مجموعة من المصادر، من أهمها :
1 .نتائج تعدادات السكان والمساكن للأعوام 1995، 2006، 2022، وما تتيحه من بيانات تفصيلية عن التركيب السكاني والقوى العاملة .
2. تقارير وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المتعلقة بحجم وتركيب القوى العاملة الوطنية، ومسار التطور الزمني لمشاركة المرأة الليبية في سوق العمل.

حدود الدراسة:

تتحدد هذه الدراسة موضوعيًا في تناول مشاركة المرأة الليبية في سوق العمل وأبعاد تمكينها الاقتصادي، دون التوسع في قضايا النوع الاجتماعي الأخرى مثل المشاركة السياسية أو الأحوال الشخصية، إلا في الحالات التي تسهم فيها تلك القضايا في تفسير الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة .

- الحدود المكانية: تغطي الدراسة كامل الإطار الجغرافي لدولة ليبيا.
- الحدود الزمنية: فتركز الدراسة أساسًا على الفترة الممتدة من عام 1973 حتى عام 2024، بوصفها المرحلة التي تتوافر بشأنها بيانات كمية متسلسلة تسمح برصد الاتجاهات وتحليلها.

مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

- سوق العمل: هو المجال الذي تتقابل فيه قوى عرض العمل والطلب عليه، فتتفاعل لتحديد مستويات الأجور في إطار شروط استخدام معينة ومحددة، ويمثل مجموع المؤسسات والعمليات التي تتولى بيع خدمات العمل وشرائها وتنظيمها. كما يشمل هذا السوق عناصر متعددة من أبرزها القطاع الحكومي والعاملون الفعليون إضافة إلى الراغبين في الالتحاق بالعمل .

أما المرأة العاملة، فهي المرأة التي تزاول عملًا خارج منزلها، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، بهدف كسب الرزق ومساندة الزوج في تحمل أعباء المعيشة، أو بدافع تحقيق ذاتها وتلبية رغبتها في المشاركة في الحياة المجتمعية.

- المشاركة الاقتصادية للمرأة :يقصد بها نسبة النساء في سن العمل (عادة 15 سنة فأكثر) اللواتي ينخرطن فعليًا في النشاط الاقتصادي، سواء بوصفهن مشتغلات أو باحثات عن عمل، إلى إجمالي عدد النساء في سن العمل، وهي ما يُعرف إحصائيًا بمعدل المشاركة في القوى العاملة .وتمثل هذه النسبة أحد أهم المؤشرات المستخدمة لقياس مدى إسهام المرأة في الأنشطة الإنتاجية داخل المجتمع .

أما معدل المشاركة في القوى العاملة بشكل عام، فهو مقياس يوضح نسبة السكان في سن العمل الذين ينشطون في سوق العمل، سواء كانوا يمارسون عملًا فعليًا أو يبحثون عنه، إلى إجمالي عدد السكان في سن العمل. ويُعد هذا المعدل مؤشرًا على الحجم النسبي للعرض من القوة العاملة المتاحة للمساهمة في إنتاج السلع والخدمات، ويحسب بقسمة حجم قوة العمل على عدد السكان في سن العمل.

- التمكين الاقتصادي: هو عملية تتيح للمرأة القدرة على الوصول إلى الموارد الاقتصادية والفرص الوظيفية والتحكم فيها، من خلال إزالة الحواجز القانونية والاجتماعية والمؤسسية التي تعيق مشاركتها الفاعلة، وليس مجرد إدماجها الشكلي في سوق العمل. ويهدف هذا التمكين إلى تعزيز استقلالية المرأة الاقتصادية ورفع قدرتها على اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها المهنية والمعيشية .

ويشمل التمكين الاقتصادي للمرأة التغير في معدلات توظيفها ومشاركتها في قوة العمل، وتوسيع الفرص المتاحة أمامها، إلى جانب تطوير قدراتها التقنية من خلال الخدمات الفنية المقدمة من قبل الجهات الحكومية أو المصادر غير الحكومية. كما يُعد التمكين الاقتصادي مؤشرًا مركبًا يقيس مستوى تمكين المرأة عبر أبعاد عدة، من أهمها: الحياة والصحة الجيدة، التعليم وبناء المهارات والمعرفة، العمل والإدماج المالي، المشاركة في صنع القرار، والحرية من العنف. ويتم احتساب بعد العمل والإدماج المالي بالاستناد إلى معدلات مشاركة القوى العاملة لكل من الإناث والذكور في سن العمل.

اولاً-الإطار النظري والمفاهيمي:

1.1 جغرافية السكان والقوى العاملة:

تُعد دراسة القوى العاملة الركيزة الأساسية للتركيب الاقتصادي في جغرافية السكان (1)، حيث تحلل الجانب الديناميكي للسكان من خلال فحص الفئات القادرة على الإنتاج والمشاركة في النشاط الاقتصادي، وتوزيعها المكاني، وتباينها الجغرافي بين المناطق الحضرية والريفية (2)

تُعَدّ دراسة القوى العاملة أحد المحاور الرئيسة في جغرافية السكان، إلى جانب دراسة التوزيع الجغرافي للسكان، ونموّهم، وتركيبهم العمري والنوعي، وحركتهم المكانية. وتنظر جغرافية السكان إلى القوى العاملة بوصفها الجزء النشط اقتصاديًا من المجتمع، أي الفئة التي تُسهم فعليًا في إنتاج السلع والخدمات، وبذلك تمثّل حلقة وصل أساسية بين البنية الديموغرافية والواقعين الاقتصادي والمكاني.

ويُقارب جغرافيّو السكان موضوع القوى العاملة من خلال تفاعل معقّد بين ثلاثة أبعاد كبرى مترابطة. يتمثّل البعد الأول في البنية الديموغرافية، من حيث نسبة السكان في سنّ العمل، والتركيب العمري التفصيلي، والتركيب النوعي بين الذكور والإناث. أمّا البعد الثاني فيتعلّق بالعوامل المكانية، مثل درجة التحضّر، وتوزيع مراكز النشاط الاقتصادي وفرص العمل، وطبيعة شبكات النقل، والمسافة الفاصلة بين التجمعات السكنية ومراكز التشغيل الرئيسة. ويأتي البعد الثالث في إطار العوامل المجتمعية والثقافية، وفي مقدمتها الأعراف والقيم التي تنظّم عمل المرأة خارج المنزل، وحدود الأدوار الجندرية المتوقَّعة في المجتمع، إضافة إلى البيئة القانونية والمؤسسية الناظمة لعمل النساء وحقوقهن.

أنّ التحليل الجغرافي لمشاركة وتمكين المرأة الليبية في سوق العمل يقتضي تجاوز المقاربة الاقتصادية البحتة، التي تكتفي بمؤشرات التشغيل والبطالة، إلى مقاربة مكانية–اجتماعية تربط بين البنى الديموغرافية والاقتصادية والثقافية في آن واحد. وتقوم هذه المقاربة على الربط المنهجي بين خرائط التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية وقطاعات التوظيف من جهة، وخرائط التركيب السكاني للإناث في سن العمل من جهة أخرى، بما يشمل العمر والنوع والحالة التعليمية وربما الحالة الزوجية. كما تستدعي هذه المقاربة أخذ الخصائص الثقافية والاجتماعية للأقاليم الليبية المختلفة في الحسبان، بوصفها عاملًا مفسِّرًا للفروق المكانية في معدلات مشاركة المرأة ومستويات تمكينها في سوق العمل بين برقة وطرابلس وفزان، وبين المدن الساحلية والواحات والمناطق الريفية.

2.1 مفهوم جغرافية النوع الاجتماعي

تُعَدّ جغرافية النوع الاجتماعي حقلًا فرعيًا من الجغرافيا البشرية يهتم بدراسة كيفية تشكّل الفضاءات المعيشية – كفضاءات السكن والعمل والحركة – بفعل علاقات النوع الاجتماعي وأدوار الجندر السائدة في المجتمع (3)، وكيف تسهم هذه الفضاءات ذاتها في إعادة إنتاج تلك الأدوار وترسيخها أو إعادة تشكيلها. وترى أدبيات هذا الحقل أن وصول المرأة إلى

سوق العمل لا يرتبط بمؤهلاتها التعليمية والمهنية فحسب، بل يتوقف أيضًا على ما يمكن تسميته بـ "جغرافيا الوصول" (Geography of Access)، أي مجموعة الشروط المكانية التي تضبط إمكانية المشاركة الفعلية في سوق العمل، مثل توافر وسائل النقل الملائمة، وقرب أماكن العمل من مناطق السكن، ومستويات الأمان في الفضاء العام. وتُظهر الدراسات أن هذه العوامل تعرف تباينات واضحة بين المدن الكبرى من جهة، والمناطق الريفية والنائية من جهة أخرى، بما ينعكس مباشرة على معدلات مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي ونوعية الوظائف التي يشغلنها.

2.2نظريات تفسير المشاركة الاقتصادية للمرأة (4)

2.2.1نظرية رأس المال البشري:

تربط نظرية رأس المال البشري بين حجم الاستثمار في تعليم المرأة وتدريبها من جهة، وبين احتمالات مشاركتها في سوق العمل من جهة أخرى، انطلاقًا من افتراض مفاده أن ارتفاع العائد المتوقع من العمل يجعل النساء الأكثر تعليمًا أكثر ميلًا إلى الانخراط في النشاط الاقتصادي. وبناءً على هذا المنطق، يُفترض أن تؤدي الارتفاعات في مستويات التحصيل التعليمي للإناث إلى زيادة تدريجية في معدلات مشاركتهن في قوة العمل. غير أن الحالة الليبية – كما ستبيّنه هذه الدراسة – تكشف عن انفصال ملحوظ بين المستوى التعليمي المرتفع نسبيًا للنساء وبين ضعف معدلات مشاركتهن الفعلية في سوق العمل، الأمر الذي يحدّ من القدرة التفسيرية لهذه النظرية منفردة، ويفرض الاستعانة بأطر نظرية أخرى مكمّلة.

2.2.2فرضية منحنى U في العلاقة بين التنمية ومشاركة المرأة

تفترض هذه المقاربة وجود علاقة تأخذ شكل حرف U بين مستوى التنمية الاقتصادية ومشاركة المرأة في قوة العمل؛ إذ تنخفض مشاركة المرأة في المراحل الأولى للتحوّل من الاقتصاد الزراعي التقليدي – الذي غالبًا ما تشارك فيه النساء في أنشطة غير رسمية وغير مدفوعة الأجر – إلى اقتصاد حضري صناعي وخدمي أكثر تنظيمًا، قبل أن تعاود الارتفاع مع التقدم في مستويات التعليم، واتساع قطاع الخدمات، وتغيّر الأدوار الجندرية. ويساعد هذا التصور في تفسير جزء من المسار التاريخي لمشاركة المرأة الليبية، التي انتقلت من سياق ريفي-زراعي كانت فيه مشاركة المرأة واسعة لكن غير رسمية وغير مرصودة إحصائيًا، إلى اقتصاد ريعي نفطي حضري يوفّر فرص عمل محدودة للنساء، خاصة في ظل هيمنة القطاع العام وضعف تنوّع الاقتصاد المنتج.

2.2.3المقاربة المؤسسية–الثقافية

تركّز المقاربة المؤسسية–الثقافية على دور الأطر القانونية والتنظيمية، وسياسات الدولة، والمؤسسات التعليمية والاقتصادية، إلى جانب القيم والأعراف الاجتماعية السائدة، في تشكيل حدود مشاركة المرأة في سوق العمل (5)، بغضّ النظر عن مستوى تعليمها أو مؤهلاتها الفردية. وتشمل هذه العوامل، على سبيل المثال، أنماط تقسيم الأدوار داخل الأسرة، والنظرة الاجتماعية إلى العمل المختلط، وانتشار ظاهرة الزواج المبكر، ومدى تيسير أو إعاقة السياسات العامة لتوفيق المرأة بين مسؤولياتها الأسرية والوظيفية. وتبدو هذه المقاربة الأكثر ملاءمة لتفسير النمط الليبي، كما تكشفه الدراسات المحلية، إذ تساعد على فهم لماذا لا ينعكس تحسّن مؤشرات تعليم المرأة الليبية تلقائيًا في زيادة موازية في معدلات مشاركتها الاقتصادية، بفعل القيود المؤسسية والثقافية المقيِّدة لجغرافيا وصولها إلى سوق العمل وفرص التمكين داخله.

1.3 الإطار المفاهيمي المعتمد في الدراسة:

توظف هذه الدراسة إطارًا مفاهيميًا مركّبًا يجمع بين ثلاثة مستويات من التحليل: المستوى الديموغرافي (البنية العمرية والنوعية للسكان ونسبة الإعالة)، والمستوى المكاني (التوزيع الحضري-الريفي والإقليمي لفرص العمل وخدمات الدعم)، والمستوى المؤسسي-الثقافي (التشريعات وأعراف المجتمع). ويُنظر إلى 'التمكين' في هذا الإطار بوصفه محصلة تفاعل هذه المستويات الثلاثة وليس نتيجة مباشرة لأي منها بمفرده.

"الخصائص الجغرافية والسكانية لليبيا وأثرها في مشاركة المرأة"

3.1الموقع والتنظيم الإقليمي:

تشغل ليبيا رقعة جغرافية واسعة بمساحة 1750 مليون كيلومتر مربع، حيث تتميز بتدرج طبوغرافي وبيئي يبدأ من السهول الساحلية الخصبة شمالاً على البحر المتوسط، صعوداً نحو النطاقات الهضبية الشبه جافة، وصولاً إلى الأقاليم الصحراوية الشاسعة في النطاق الداخلي الجنوبي.

ينقسم هذا الفضاء الجغرافي إلى ثلاثة أقاليم رئيسة:

إقليم طرابلس (في الغرب): ويتميز بتركزه السكاني العالي، ومعدلات التحضر المرتفعة، بالاعتماد على الأنشطة الخدمية، والصناعية، والزراعة المروية في سهل الجفارة.

إقليم برقة (في الشرق): ويجمع بين المرتفعات الجبلية (الجبل الأخضر) والسهول الساحلية والمناطق الشبه صحراوية، ويرتكز ثقله الاقتصادي على النشاط النفطي، والزراعي الرعوي، والتجاري.

إقليم فزان (في الجنوب): ويمثل العمق الصحراوي الشاسع لليبيا، حيث تنخفض الكثافة السكانية وتتوزع التجمعات حول الواحات ومناطق المياه الجوفية، معتمداً على الزراعة الصحراوية وجزء من الثروات النفطية والمعدنية.

هذا التباين الطبيعي بين الأقاليم الثلاثة تبايناً موازياً في توزيع الكثافة السكانية، ومستويات التحضر، والأنماط الاقتصادية السائدة، مما يضع أمام المخطط الإقليمي تحدياً مستمراً لتحقيق التنمية المتوازنة والحد من الفوارق المكانية.

خريطة الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة

اعداد الباحثة: استنادا الى الاطلس الوطني

2.3 البنية العمرية والنوعية للسكان

تعد البيانات المتعلقة بالتركيبين العمري والنوعي ركيزة أساسية في تخطيط القوى العاملة، إذ تقتضي الدراسات الجغرافية السكانية تصنيف السكان إلى فئات عمرية متباينة لاستقراء مؤشراتها التنموية (6). يتسم التركيب السكاني في ليبيا بفتوّة ديموغرافية واضحة؛ حيث تُشكّل الفئات العمرية الشابة دون سن الثلاثين نسبة معتبرة من إجمالي السكان، مما يترجم نظرياً إلى اتساع قاعدة القوى العاملة المحتملة من الذكور والإناث على حد سواء. وتكشف التعدادات والسجلات الإحصائية للفترة (1973–2012) عن نمو مطرد في حجم السكان، حيث ارتفع من نحو مليوني نسمة مطلع السبعينيات إلى قرابة ستة ملايين نسمة عام 2012، مع الحفاظ على توازن نسبي مستقر في التركيب النوعي بين الجنسين دون وجود اختلالات هيكلية حادة.

وتعني هذه القاعدة الشبابية العريضة والتوازن النوعي امتلاك ليبيا رصيداً ديموغرافياً استراتيجياً يمثّل رافعة أساسية لمسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يضع مسألة مشاركة المرأة الليبية وتمكينها في سوق العمل كضرورة تخطيطية ملحة؛ إذ إن تفعيل دور الإناث — اللاتي يشكّلن نصف هذه الطاقة البشرية الفتية — يُعدُّ شرطاً أساسياً لتحويل هذا العائد الديموغرافي الكامن إلى واقع إنتاجي فعلي، الأمر الذي يتطلب تبني سياسات تنموية تدعم تأهيل الكوادر النسائية علمياً وتقنياً، وتذليل العقبات الهيكلية والمجتمعية التي تحول دون اندماجهن الكامل والفعال في مختلف القطاعات الاقتصادية.

جدول (1) التركيب النوعي للسكان ليبيا من 1973-2012

السنوات	ذكور	إناث	المجموع
1973	1,057,919	994,453	2,052,372
1984	1,651,562	1,579,497	3,231,059
1995	2,231,079	2,158,660	4,389,739
2006	2,687,513	2,610,639	5,298,152
2012	3,026,800	2,851,300	5,878,100

المصدر: مصلحة الاحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 1973- 1984-. 1995.2006.
-وزارة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد، ملخص نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام2012

شكل (1) **التركيب النوعي للسكان ليبيا من 1973-2012**

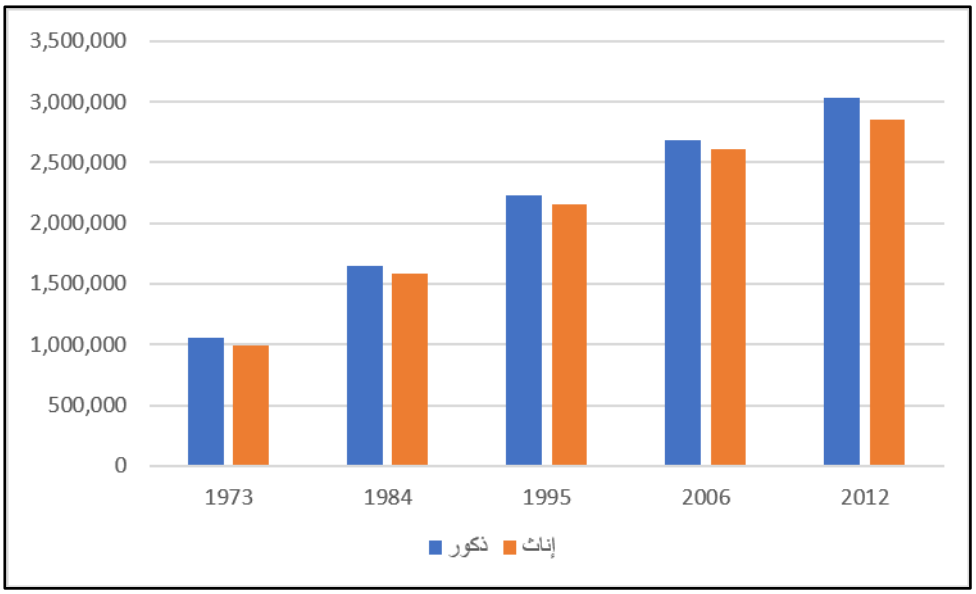

المصدر : بيانات جدول (1)

وتشير بيانات توزيع السكان حسب الفئات العمرية إلى أن الشريحة 15–64 سنة، وهي الفئة العمرية المتعارف عليها بوصفها سنّ العمل، شهدت نموًا متواصلًا خلال الفترة المدروسة؛ إذ ارتفع مجموع السكان في هذه الفئة من أقل من مليون نسمة عام 1973 إلى ما يزيد على 3.7 مليون نسمة عام 2012، مع تقارب أعداد الذكور والإناث داخلها. وهذا يعني توسعًا مطّردًا في حجم قوة العمل المحتملة من الجنسين، ولا سيما بين الشباب، في مقابل زيادة أكثر تواضعًا في الفئة 65 سنة فأكثر. غير أن هذه الإمكانات الديموغرافية لم تنعكس بصورة متناظرة في المشاركة الاقتصادية الفعلية للنساء، حيث تظل معدلات مشاركة الذكور في قوة العمل تقارب ضعف معدلات الإناث، وهو ما يشير إلى أن القيود المؤسسية والثقافية والمكانية تلعب دورًا حاسمًا في كبح تحويل هذا الرصيد البشري النسائي إلى قوة عمل فاعلة، وهو ما ستعمل الدراسة على تحليله في ضوء التباينات المكانية بين الأقاليم الليبية المختلفة.

3.3 معدلات الإعالة للمرأة الليبية

تُعد الإعالة السكانية من الموضوعات الأساسية في جغرافية السكان، لما تعكسه من حجم الضغط والعبء الواقع على فئة القوى العاملة في المجتمع (7)، ذكورًا وإناثًا. ويُعرَّف معدل الإعالة بأنه نسبة عدد الأفراد غير المنتجين (المعالين) إلى عدد الأفراد المنتجين أو في سن العمل؛ إذ إن جميع أفراد المجتمع يُعدّون مستهلكين، بينما تتحمل الفئة العاملة وحدها مسؤولية إعالة باقي الأفراد. وتتفق معظم الدراسات السكانية على أن من تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة يُصنَّفون "معالين صغار"، ومن تزيد أعمارهم عن خمس وستين سنة يُصنَّفون "معالين كبار"، في حين تُعد الفئة العمرية 15–64 سنة الفئة المنتجة أو في سن العمل، ومن أجل التعرف على مدى مساهمة الإناث العاملات في المجتمع في إعالة غير العاملين، تم تحليل معدلات الإعالة الخاصة بالإناث، بما يوضح حجم العبء الذي تتحمله المرأة مقارنة بالرجل، خاصة بعد أن أصبحت الإناث قوة فاعلة في المجتمع وأخذن دورًا متزايدًا في سوق العمل. ويُبيّن الشكل (6) أن معدلات الإعالة الكلية للإناث شهدت تراجعًا ملموسًا؛ إذ انخفضت من 261 شخصًا لكل 100 امرأة في سن العمل عام 1973 إلى 111 شخصًا عام 2012. وينطبق الاتجاه نفسه على إعالة صغار السن؛ حيث تراجع معدل إعالة هذه الفئة من 241 شخصًا عام 1973 إلى 96 شخصًا عام 2012، كما انخفضت معدلات إعالة كبار السن من 19 شخصًا إلى 14 شخصًا خلال الفترة نفسها. يتضح هذا الاتجاه بصورة أوضح عند مراجعة البيانات في الجدول الآتي:

جدول (2)معدل الاعالة للمرآه للفترة 1973-2012م

السنة	إعالة صغار السن (لكل 100 امرأة في سن العمل)	إعالة كبار السن (لكل 100 امرأة في سن العمل)	الإعالة الكلية (إجمالي لكل 100 امرأة في سن العمل)
1973	241.5	19.8	261.4
1984	220.3	15.9	236.2

146.0	6.8	139.2	1995
110.1	13.2	96.9	2006
111.0	14.2	96.9	2012

المصدر: حسابات الباحثة اعتمادًا على بيانات التعدادات السكانية الليبية (1973، 1984، 1995، 2006، 2012).

يُعد هذا الانخفاض في معدلات الإعالة لدى الإناث، سواء الكلية أو الخاصة بصغار السن أو كبار السن، مؤشرًا مهمًا على التحولات السكانية والاجتماعية التي شهدها المجتمع الليبي، وفي مقدّمتها ارتفاع نسبة الإناث ضمن الفئة العمرية المنتجة (15–64 سنة) ودخولهن المتزايد إلى سوق العمل. فكلما ارتفعت نسبة النساء في سن العمل النشيط، تقلّص عدد المعالين الذين تقع إعالتهم على المرأة، وانخفضت نسبة العبء الإعالي الواقع عليها، وهو ما يسهم في تحسين قدرتها على المشاركة الاقتصادية والاجتماعية، ويُعيد توزيع أدوار الإعالة بينها وبين الرجل داخل الأسرة والمجتمع.

شكل (2)معدل الاعالة للمرآه للفترة 1973-2012م

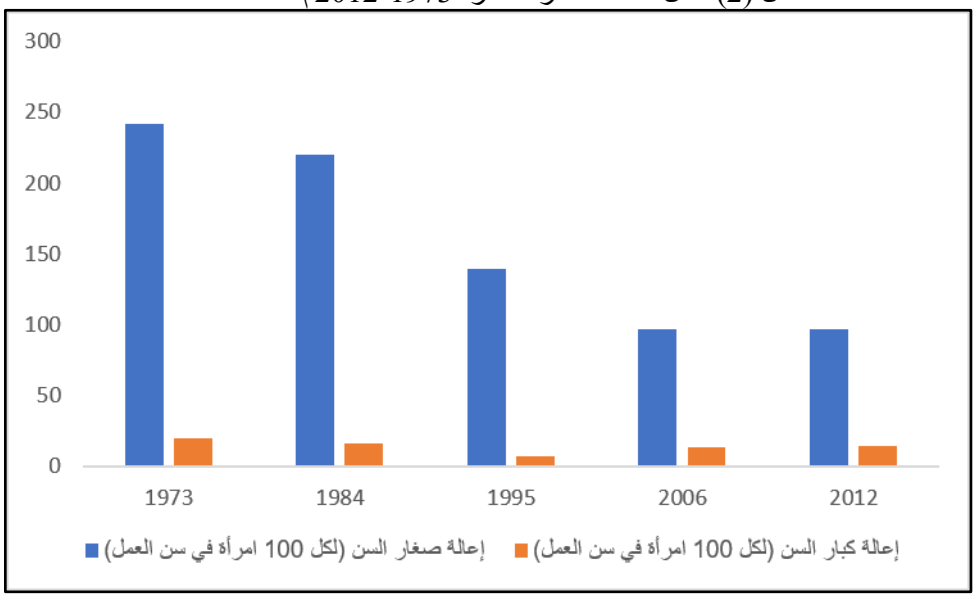

ويمكن ربط هذه النتائج بتطوّر مشاركة المرأة الليبية في القوى العاملة؛ إذ يتوافق الانخفاض التدريجي في معدلات الإعالة مع ارتفاع نسبة النساء المنتميات إلى الفئة العمرية المنتجة (15–64 سنة) واتساع حضورهن في سوق العمل. وبذلك تعكس المؤشرات الإعالية تحوّل المرأة الليبية من كونها في معظم الأحوال طرفًا مُعالًا إلى كونها طرفًا مُعيلًا يشارك الرجل في تحمّل أعباء الإعالة داخل الأسرة والمجتمع، وهو ما يُعد أحد أهم مظاهر التغير في البنية السكانية والاجتماعية في ليبيا.

3 ـ التحضر وأثره في جغرافية عمل المرأة الليبية (8)

تُعَدّ ليبيا من أعلى دول شمال إفريقيا من حيث نسبة التحضر؛ إذ تتركّز غالبية السكان – ومعهم معظم فرص العمل النظامية – في المدن الساحلية الكبرى مثل طرابلس وبنغازي ومصراتة، إلى جانب مراكز حضرية متوسطة كدرنة والزاوية وسرت والخمس وسبها. ويُظهر تطور أعداد الإناث العاملات في هذه المدن خلال سنوات 1973 و1995 و2012 زيادات ملحوظة؛ إذ ارتفع مجموع الإناث العاملات في المناطق المذكورة من نحو 28 ألف عاملة سنة 1973 إلى ما يقرب من 190 ألفًا سنة 1995، ثم إلى ما يقارب نصف مليون عاملة سنة 2012، مع تركّز واضح في طرابلس والزاوية وبنغازي ومصراتة. ويعكس هذا الاتجاه الدور الحاسم للمراكز الحضرية في استيعاب النساء في قطاعات التعليم والصحة والإدارة والخدمات العامة، إلى جانب بعض الأنشطة التجارية والخدمية الحديثة.

يتضح هذا التركز من خلال بيانات الجدول الآتي:

جدول (3) تطور أعداد الإناث العاملات في بعض المناطق الحضرية الليبية (1973–2012)

المنطقة	1973	1995	2012
درنة	1,545	7,332	35,000
الجبل الأخضر	1,953	19,858	36,400
بنغازي	2,938	23,250	42,800
سرت	245	7,125	24,200
مصراتة	3,044	12,359	32,000
الخمس	1,101	3,302	22,700
طرابلس	6,944	57,870	130,200
الزاوية	8,715	29,717	72,000
غريان	332	13,089	42,000
سبها	1,901	16,688	47,500
المجموع	28,719	190,590	484,800

المصدر: بيانات التعداد العام للسكان 1973 و1995، وملخص نتائج إحصاء التشغيل والبطالة 2012.

3.4 التعليم كمتغير سكاني (9)

شهدت ليبيا توسعًا ملحوظًا في تعليم الإناث خلال العقود الماضية؛ إذ تشير البيانات إلى أن نسبة النساء فوق سن 25 عامًا الحاصلات على تعليم ثانوي بلغت نحو 55.6% في عام 2010، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بعدد من دول الجوار، وتعكس نجاح سياسات التوسع في التعليم أمام الفتيات. هذا التوسع التعليمي يعني – من الناحية النظرية – تحسّن مستوى رأس المال البشري لدى النساء، وارتفاع قدرتهن على الالتحاق بوظائف حديثة في القطاعات الرسمية، بما يُفترض أن يقود إلى زيادة في معدلات مشاركتهن في قوة العمل.

يتضح هذا التحول التعليمي من خلال بيانات الأمية بين الإناث في ليبيا خلال الفترة 1973–2012، كما يبيّنها الجدول الآتي:

جدول (4) التركيب التعليمي منطقة الدراسة للفترة 1973-2012م

السنوات	إجمالي الإناث	الإناث الاميون	نسبة الامية %
1973	603591	438619	72.7
1984	788043	454075	57.6
1995	1602762	436188	39.8
2006	1334739	431953	27.2
2012	2011226	430402	21.4

المصدر: بيانات التعداد العام للسكان 1973 و1995، وملخص نتائج إحصاء التشغيل والبطالة 2012.

تُظهر هذه البيانات مسارًا نزوليًا واضحًا لنسب الأمية بين الإناث؛ إذ انخفضت من أكثر من ثلثي النساء في مطلع السبعينيات إلى نحو خُمس الإناث فقط بحلول عام 2012، مع استمرار انخفاض عدد الأميّات رغم ارتفاع إجمالي عدد الإناث في المجتمع. ويعني ذلك أن قاعدة النساء المتعلمات اتسعت بشكل كبير، وهو ما كان من المنطقي أن ينعكس في صورة توسع مماثل في مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية الرسمية، خاصة في القطاعات التي تتطلب تأهيلًا تعليميًا مثل التعليم والصحة والإدارة والخدمات الحديثة.

غير أن استمرار فجوة واضحة بين المستوى التعليمي المرتفع نسبيًا وبين انخفاض معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل يشير إلى أن التعليم، بوصفه متغيرًا سكانيًا وسيطًا، يعمل داخل بيئة مؤسسية وثقافية تحدّ بشدة من أثره؛ إذ تظل الأطر القانونية والتنظيمية، وتقسيم الأدوار الجندرية داخل الأسرة، والأعراف المرتبطة بالعمل المختلط والخروج اليومي إلى فضاءات العمل، عوامل حاكمة في تحديد سقف المشاركة الاقتصادية للمرأة، حتى مع تحسّن مؤشرات رأس مالها البشري. وهذا ما يدعم فرضية هذه الدراسة بأن تفسير النمط الليبي يتطلب مقاربة مؤسسية–ثقافية تُكمّل المقاربة التعليمية، بدل الاكتفاء بالنظر إلى التعليم باعتباره شرطًا كافيًا لتمكين المرأة في سوق العمل.

4.3 التباين المكاني: الحضر مقابل الريف (10)

تُظهر المعطيات الميدانية وجود تباين مكاني واضح في فرص عمل المرأة الليبية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية والداخلية. ففي المدن الكبرى، ولا سيما طرابلس وبنغازي، تتوافر للمرأة فرص أوسع للاندماج في سوق العمل، خاصة في القطاعات الخدمية الحديثة مثل التعليم والصحة والخدمات الحكومية والمصرفية، وهي قطاعات ترتبط عادة بدرجات أعلى من التحضر وتنوع البنية الاقتصادية.

تنحصر مشاركة المرأة في المناطق الريفية والداخلية في الغالب في الأنشطة الزراعية والأعمال الأسرية غير الرسمية، وهي أنشطة لا تُحتسب بالكامل ضمن مؤشرات التشغيل الرسمية، مما يجعل حجم مساهمتها الفعلي أكبر مما تعكسه

الإحصاءات المتاحة. ويعني ذلك أن الفجوة بين الحضر والريف لا تقتصر على تفاوت حجم الفرص المتاحة، بل تمتد أيضًا إلى اختلاف طبيعة العمل النسائي ذاته بين عمل نظامي ظاهر في المدن، وعمل غير رسمي أو غير مدفوع الأجر في البيئات الريفية.

ويُفهم من ذلك أن البنية المكانية للسكان، ومستوى التحضر، وتوافر الخدمات، وشبكات النقل، كلها عوامل تؤدي دورًا رئيسًا في تحديد مستوى مشاركة المرأة الليبية في سوق العمل. كما أن استمرار بعض القيود الاجتماعية والثقافية في الريف والداخل يحد من اندماج المرأة في الأنشطة الاقتصادية الحديثة، ويُبقي مشاركتها في نطاق محدود مقارنة بالمناطق الحضرية.

4.4 التوزيع القطاعي لعمل المرأة بليبيا (11)

يتركز عمل المرأة الليبية بدرجة كبيرة في القطاعات الحكومية والخدمية، وفي مقدمتها التعليم والصحة والإدارة العامة، وهي قطاعات تتسم باستقرار نسبي في ساعات العمل، وتوفر مزايا اجتماعية ومهنية تتوافق إلى حد بعيد مع الأدوار الأسرية التقليدية المتوقعة من المرأة. وفي المقابل، يظل حضور المرأة محدودًا في القطاعات الإنتاجية، مثل الصناعة والنفط والبناء، وكذلك في القطاع الخاص عمومًا، وهي قطاعات ترتبط غالبًا بمستويات أعلى من الأجر وبمراكز القرار الاقتصادي في البلاد.

وتُظهر مسيرة مشاركة المرأة الليبية في سوق العمل تفاوتًا واضحًا في توزيعها بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة عبر العقود، إذ تتركز النسبة الأكبر من النساء العاملات في قطاعات محددة مقارنة بغيرها. ويُعد قطاع الخدمات، ولا سيما التعليم والصحة، الجاذب الأكبر للقوى العاملة النسائية في ليبيا، وذلك لملاءمته الاجتماعية للثقافة السائدة من جهة، ولتوفر ساعات عمل تتناسب مع الالتزامات الأسرية للمرأة من جهة أخرى. كما تنخفض نسبة مشاركة المرأة بشكل ملحوظ في القطاعات التي تتطلب مجهودًا بدنيًا شاقًا أو ساعات عمل طويلة أو ظروفًا ميدانية صعبة، مثل التشييد والبناء والنفط والغاز والنقل والتخزين.

أما القطاع الزراعي، فقد شهد تحولًا تدريجيًا؛ إذ كانت المرأة الريفية تشارك فيه في السابق بشكل غير رسمي وبنسب مرتفعة، ثم تراجعت هذه المساهمة مع التوسع التعليمي واتجاه النساء نحو الوظائف الحكومية المكتبية والخدمية. وفي السياق ذاته، تُفضل النسبة الساحقة من الإناث في ليبيا العمل في القطاع العام، لما يوفره من أمان وظيفي، وإجازات أمومة مدفوعة الأجر، وساعات عمل محددة، مقارنة بالقطاع الخاص الذي ما يزال يواجه صعوبات في استقطاب المرأة.

ويُظهر تحليل بيانات النشاط الاقتصادي التوزيع القطاعي لعمل المرأة الليبية، إذ يتركز نشاطها بصورة أساسية في قطاع الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية، بينما تتراجع مساهمتها بوضوح في القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والتشييد. ويعكس هذا التوزيع ارتباط عمل المرأة بطبيعة البنية الاقتصادية والاجتماعية السائدة، حيث تميل النساء إلى القطاعات الأكثر استقرارًا والأقل مشقة، في حين تظل مشاركتهن محدودة في الأنشطة التي تتطلب جهدًا بدنيًا أكبر أو ترتبط بالعمل الميداني غير المنظم. ومن ثم، فإن بيانات النشاط الاقتصادي تكشف في جوهرها عن التوزيع القطاعي لمشاركة المرأة، وتوضح التحول من الأنشطة الأولية التقليدية إلى الأنشطة الخدمية الحديثة

جدول (5) التوزيع النسبي للإناث العاملات حسب النشاط الاقتصادي (%)

النشاط الاقتصادي	1973	1995	2006
النشاط الاقتصادي	47.9%	2.6%	4.8%
الزراعة والغابات وصيد البر والبحر	0.3%	0.4%	0.6%
المناجم والمحاجر	5.2%	5.8%	1.0%
الصناعات التحويلية	0.3%	0.7%	0.5%
الكهرباء والغاز والمياه	0.1%	0.3%	0.3%
التشييد والبناء	0.8%	1.7%	1.1%
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	0.8%	1.3%	0.9%
النقل والتخزين والمواصلات	0.7%	2.2%	1.5%
مؤسسات التمويل والتأمين والخدمات العقارية	43.4%	84.9%	88.4%
الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية	0.5%	0.1%	0.9%
أنشطة غير واضحة	47.9%	2.6%	4.8%
المجموع	100% .	100%	100%

تُظهر هذه البيانات تحوّلًا واضحًا في بنية عمل المرأة الليبية من النشاط الزراعي إلى النشاط الخدمي. ففي عام 1973 كانت الزراعة والغابات وصيد البر والبحر تستحوذ على النصيب الأكبر من مشاركة النساء، ثم تراجع هذا الوزن بشدة بحلول 1995 و2006، في مقابل صعود كبير لقطاع الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية، الذي أصبح المجال الرئيس لتشغيل المرأة الليبية.

معوقات مشاركة المرأة وتمكينها في سوق العمل (12)

استنادًا إلى الإطار المفاهيمي المعتمد في الفصل الثاني، يمكن تصنيف معوقات تمكين المرأة الليبية اقتصاديًا ضمن ست فئات رئيسة متداخلة، يؤثر كل منها في الآخر ويعزز من حدة القيود المفروضة على مشاركة المرأة في سوق العمل.

1-المعوقات الديموغرافية: تتمثل العوامل الديموغرافية في ارتفاع نسبة الإعالة الأسرية، وما يرتبط بها من أعباء داخل الأسرة، إضافة إلى الزواج المبكر في بعض المناطق، وارتفاع معدلات الإنجاب في الأرياف والمناطق الداخلية. وتؤدي هذه العوامل إلى تقليص الوقت المتاح أمام المرأة للالتحاق بسوق العمل، كما تحد من قدرتها على الاستمرار فيه بصورة منتظمة.

2-المعوقات المكانية: تظهر في ضعف شبكات النقل العام، وبُعد أماكن العمل عن مناطق السكن، خاصة في المناطق الريفية والداخلية، إلى جانب تركز فرص العمل الرسمية في المدن الساحلية الكبرى. ويؤدي هذا التركز إلى خلق فجوة جغرافية واضحة في فرص التشغيل، بحيث تصبح إمكانية وصول المرأة إلى العمل مرتبطة بدرجة التحضر والبنية التحتية المتاحة.

3- المعوقات الاجتماعية والثقافية: تتمثل في الأعراف التي تفضل عمل المرأة في وظائف بعينها، مثل التعليم والصحة، وفي النظرة المتحفظة للعمل المختلط في بعض المناطق، فضلًا عن ثقل المسؤوليات المنزلية ورعاية الأسرة. وتؤدي هذه العوامل إلى حصر مشاركة المرأة في نطاق مهني ضيق، وإلى الحد من تنقلها المهني بين القطاعات المختلفة.

4-المعوقات المؤسسية والتشريعية: تشمل محدودية خدمات رعاية الطفولة المدعومة، وضعف إنفاذ تشريعات الإجازة الوالدية وحماية الأمومة في القطاع الخاص، إلى جانب تفاوت تطبيق سياسات التوظيف بين المؤسسات. ويعني ذلك أن الإطار المؤسسي لا يزال غير كافٍ لتوفير بيئة عمل داعمة للمرأة، خاصة في القطاع الخاص.

5-المعوقات الاقتصادية: تتجسد في هيمنة الاقتصاد الريعي النفطي المحدود الطلب على العمالة النسائية، وتراجع فرص التوظيف الحكومي بعد عام 2011، إضافة إلى ضعف تمويل المشروعات الصغيرة النسائية. وهذه العوامل تقلل من قدرة السوق على استيعاب الداخلات الجدد إلى قوة العمل، وتحد من فرص تمكين المرأة اقتصاديًا..

النتائج:

توصلت الدراسة إلى أن مشاركة المرأة الليبية في سوق العمل شهدت تطورًا ملحوظًا عبر الفترة محل الدراسة، سواء من حيث الحجم أو الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والمكانية. فقد ارتفع حجم الإناث في الفئة العمرية 15–49 سنة، كما تزايدت مساهمتهن في النشاط الاقتصادي من 4.7% سنة 1973 إلى 33.7% سنة 2012، وارتفع عدد الإناث العاملات اقتصاديًا من 28,719 عاملة إلى نحو 647 ألف عاملة خلال الفترة نفسها. كما سجل معدل النشاط الاقتصادي الخام للإناث ارتفاعًا واضحًا، وكذلك معدل النشاط الفعلي للإناث في سن العمل.

وأظهرت النتائج أن هذا التطور لم يكن كميًا فقط، بل رافقه تحول نوعي في بنية مشاركة المرأة الليبية في العمل. فقد انخفضت نسب الإناث العاملات في الأنشطة التقليدية، وعلى رأسها الزراعة والغابات وصيد البر والبحر، في مقابل ارتفاع كبير في قطاع الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية. كما اتجهت مشاركة المرأة نحو المهن العلمية والفنية، وتزايدت نسبة العاملات في الجهاز الإداري للدولة، بما يعكس انتقالها من الأنشطة الأولية والأعمال غير الرسمية إلى الوظائف النظامية ذات الطابع المؤسسي.

كما بينت الدراسة أن الخصائص العمرية والتعليمية والحالة الاجتماعية للمرأة العاملة قد شهدت تغيرات مهمة؛ إذ تراجعت نسب الفئات العمرية الأصغر سنًا، وارتفعت نسبة الإناث العاملات الحاصلات على مؤهلات جامعية، في حين انخفضت نسبة الأميات. ورافق ذلك تراجع في معدلات الإعالة للإناث العاملات، مع استمرار وجود تفاوتات مكانية في توزيعهن بين محافظات الدولة الليبية، وإن كانت هذه الفوارق قد أخذت في الانحسار نسبيًا.

وتؤكد هذه النتائج أن مشاركة المرأة الليبية في سوق العمل لم تعد مرتبطة فقط بزيادة عددها أو تحسن تعليمها، بل أصبحت تعكس أيضًا تحولات أعمق في البنية السكانية والاقتصادية والاجتماعية، وفي طبيعة الفرص المتاحة أمامها داخل المجتمع الليبي.

التوصيات:

1. تبني سياسات تشغيل تراعي التباين المكاني بين الأقاليم الليبية، بحيث تُصمم برامج خاصة لكل من المناطق الساحلية والداخلية والجنوبية، بدلًا من الاكتفاء بالسياسات المركزية الموحدة.
2. التوسع في توفير خدمات النقل العام الآمن وربط مناطق السكن بمراكز العمل، لما لذلك من أثر مباشر في رفع قدرة المرأة على الوصول إلى فرص التشغيل، خاصة في المناطق التي تعاني من ضعف البنية التحتية.
3. إنشاء أو دعم مرافق رعاية الطفولة بالقرب من أماكن العمل، باعتبارها من أهم الشروط المساعدة على تمكين المرأة واستمرارها في العمل دون تعارض كبير مع مسؤولياتها الأسرية.
4. تشجيع التوظيف النسائي في القطاعات الإنتاجية والاقتصادية الحديثة، ولا سيما الصناعة الخفيفة، والزراعة الحديثة، والاقتصاد الرقمي، مع تقليل الاعتماد على القطاع الحكومي بوصفه المجال الرئيس لتشغيل المرأة.
5. دعم برامج التمويل الأصغر والقروض الميسرة الموجهة إلى النساء، ولا سيما في الأقاليم الأقل حظًا، بما يعزز ريادة الأعمال النسائية ويفتح مجالات جديدة للعمل الذاتي.
6. مراجعة التشريعات والسياسات الخاصة بالعمل بما يضمن حماية فعلية للمرأة العاملة، خاصة في ما يتعلق بإجازة الأمومة، وساعات العمل المرنة، والضمانات الوظيفية في القطاع الخاص.

7. تعزيز تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف، مع وضع حوافز للمؤسسات الخاصة التي ترفع نسب تشغيل النساء أو تلتزم بمعايير عادلة في التوظيف والترقي.
8. تطوير قاعدة البيانات الإحصائية الخاصة بالمرأة العاملة على المستويات المحلية والبلدية، بما يسمح برصد أدق للفوارق المكانية والقطاعية، ويساعد في بناء سياسات أكثر فاعلية.
9. إطلاق حملات توعوية مجتمعية بالتعاون مع المؤسسات الدينية والتعليمية والإعلامية، بهدف دعم الصورة الإيجابية لعمل المرأة في مختلف القطاعات، وتقليل القيود الثقافية التي تحد من مشاركتها.
10. تشجيع البحوث الميدانية المستقبلية التي تتناول مشاركة المرأة في سوق العمل على المستوى المحلي التفصيلي، من أجل متابعة التغيرات الحاصلة وتقييم أثر السياسات التنموية بصورة مستمرة.

المراجع:

1. فتحي محمد أبو عيانة. جغرافية السكان أسس وتطبيقات. الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 2000م. صفحة 55.
2. رشود محمد الخريف. السكان والأساليب والمفاهيم والتطبيقات. الرياض : دار المؤيد، 2008.
3. عز الدين منصور عاشور. مدينة السواني (دراسة جغرافية المدن). رسالة ماجستير غير منشورة في الاكاديمية الليبية للدراسات العليا. 2005.
4. هبة عبد المنعم و سفيان قعلول. محددات مشاركة المراة في القوى العاملة في الدول العربية. صندوق النقد العربي. 2018.
5. عدنان عباس حميدان. الاجراءات التشريعية ةالاقتصادية والاجتماعية المطلوبة لتحقيق بعمل المرأة . منظمة العمل الغربية ـ القاهرة . 2008.
6. فتحي محمد أبوعيانة. جغرافية السكان أسس وتطبيقات . الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 2000.
7. فتحي محمد ابوعيانة. مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافيا البشرية . الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 1987.
8. فرج محمد يونس، فضل الله محمود المهدي و الناجي عثمان عثمان. اتجاهات التحضر في ليبيا دراسة حالة باقليم الجبل الاخضر. مجلة العلوم والدراسات الانسانية المرج. 2019، الصفحات 1-13.
9. إلهام العجيلي أحمد الجديدي. تطور تعليم المرأة في ليبيا من واقع التعدادات السكانية 1973 - 1984 - 1995. المجلة العربية للعلوم الاجتماعية. 2014، الصفحات 251 - 270.
10. وفاء، محمد على الطاهر. الواقع الحضرى فى ليبيا. مجلة الجامعي. 2010، الصفحات 73 - 88.
11. محمد إبراهيم الهمالي و سليمان يونس بورقية. دور الإناث في حجم القوى العاملة الليبية زاتجاهاتها المستقبلية. مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث. 2012، الصفحات 52-76.
12. هالة بوقعيقيص و محمد تنتوش. المرأة في سوق العمل الليبي: واقع وتحديات. مؤسسة فريدريش إيبرت (مكتب ليبيا) بالتعاون مع مركز جسور للدراسات والتنمية. 2017.
13. Shaltami, O. R., Hkoma, M. A. B., & Alnnale, T. (2026). Green Geochemical Education in Libya: Current Status, Applications, Challenges, and Future Perspectives. *Al-Farooq Journal of Sciences*, *2*(4), 347-356.
14. Ramadhan, H. R. S., Osman, M. O. M., Dalla, L. O. F. B., Rashid, T. A., Albaraesi, M. J. S., EL-sseid, M. A. M., & Alnnale, T. (2025). *A New Approach of the Machine Learning Framework Integrating Policy Design to Predict Renewable Electricity Penetration in Resource-Constrained Settings.(2026),(10)(38), 2929-2950*.